أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة انتهى قال عليه الحافظ ابن حجر فيرامور
الاول عما يشترط في التصحيح من الحفظ فيه نظر لان الحفظ لم يعده
احد من ائمة الحديث شرطا للتصحيح وان كان حكي عن بعض المتقدمين
من الفقهاء ولكن العمل في الحديث والقديم على خلافه لاسيما عند ارباب
الكتب وقد ذكر المؤلف يريد به ابن الصلاح في النوع الثامن والعشرين
ان ذلك من مذاهب اهل التشدد هذا ان اراد المصنف بالحفظ
حفظ ما لحديث به الراوي بعينه وان اراد ان الراوي شرطه ان يعد
حافظا فللحافظ في عرف المحدثين شروط اذا اجتمعت في الراوي
سموه حافظا وهو المشهور بالطلب والاخذ من افواه الرجال لا من الصحف
والمعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم والمعرفة بالتجريح والتعديل وتمييز
الصحيح من السقيم حتى يكون ما يبتحضره من ذلك اكثر مما لا يتحضره
مع استحضاره لكثير من المتون فهذه الشروط اذا اجتمعت في الراوي
سموه حافظا ولم يجعلوا احدا من ائمة الحديث شرطا للحاكم بالصحيح
نعم وللمصنف لما ذكر حد التصحيح لم يتعرض للحفظ اصلا
فما قاله بشر هنا بشر وطبيته ومما يدل انه انما اراد حفظ ما يحدث
به بعينه انه قابل به من اعتمد على ما في كتابه فدل على انه يعيب من
حدث بكتابه ويصوب من حدث عن ظهر قلبه والمعروف عن ائمة الحديث
خلاف ذلك كالامام احمد وغيره الامر الثاني ان من اعتمد في روايته على ما
في كتابه لا يعاب بل هو وصف اكثر رواة الصحيح من بعد الصحابة
وكبار التابعين

وكبار التابعين ثم قال الامر الثالث قوله فاول الامر الخ فيه نظر لانه
يشعر بالاقتصار على ما يوجد منصوصا على صحته وردّ ما جمع شروط
الصحة اذا لم يوجد النص على صحته من الائمة المتقدمين فيلزم على
الاول تصحيح ما ليس بصحيح لان كثيرا من الاحاديث التي صححها المتقدمون
اطلع غيرهم من الائمة فيها على علل تحطها عن رتبة الصحة ولا سيما
من لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن كالحاكم في كتابه ابن خزيمة
من حديث محكوم بصحته وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن وكذا في
صحيح ابن حبان وفيما صححه الترمذي من ذلك وجملة مع ان الترمذي
ممن يفرق بين الصحيح والحسن لكنه قد يخفى على الحافظ بعض العلل
في حديث فيحكم عليه بالصحة بمقتضى ما ظهر له ويطلع عليه غيره
فيرد به الخبر والحاذق الناقد بعدها الترجيح بين كلاميهما بما يران
العدل والعمل بما يقتضيه الاتساق الامر الرابع كلامه يقتضي
الحكم بصحة ما نقل عن الائمة المتقدمين فما حكموا بصحته في كتبهم المتقدمة
المشهورة الطريق التي وصلت الينا بها احاديثهم فان افاد الاسناد
صحة المقالة عنهم فليفد الصحة بانهم حدثوا بذلك الحديث وسمي
النظر انما هو في الرجال الذين فوقهم واكثرهم رجال الصحيح كما
سنقرره الامر الخامس مما استدل به على تعذر التصحيح في هذه
الاعصار المتأخرة بما ذكره من كون الاسانيد ما فيها سند الا وفيه
من لا يبلغ درجة الضبط والحفظ والاتقان ليس دليلا ينهض لصحة ما ادعاه

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)